

جدة قلم

الدوس على الخطوط الوهمية الحمر!

بعض مرشحي مجلس ٢٠٠٩ زادت وتيرة اصواتهم العالية ووعيدهم وتهديدهم للحكومة والنظام والقانون مع الاسف.. فلو كان طرحهم تنمويًا مثمرًا يصلح للموج من امورتنا، لسرنا وراءهم مهللين مصفيين، ولكنهم مع الاسف لا يطرحون الا المنتهك للقانون من امور.. وهي امور تخرج عما تعودنا وتعارفنا عليه من ثوابت الامة الكويتية، وليست ثوابت امة (محمد هياك ومن لف لفه!).. نسمع وعيدا وتهديدا حول عدم الساس وتنظيم الانتخابات الفرعية، وهي ممارسة يجرمها القانون بصريح النص.. ولكن بعض المرشحين دشنا حملاتهم الانتخابية بالتحريض على مخالفة هذا القانون، ولو عن طريق العصيان المدني والتهديد بالجامع والدم للركب (يا ساتر) كما نقل عن احدهم.. متمنين الا يكون ذلك صحيحا.. وهم ما فتوا بصرخون معتبرين ان ممارستهم لاي نشاط مؤد للانتخابات الفرعية هي خطوط حمر!!

مرشحون آخرون اعترضوا مساجد الكبري والشينكو بيوت الله، وان من يهدمها يتشبه بأبرهة الحبشي (الذي انتوى هدم الكعبة)، وان اهل الكويت ارتدوا والعباد بالله، وان اي مساس بهذه المساجد الضرار خطوط حمر لديهم!!

مرشحون آخرون وبعد ان لوححت الحكومة بفتح ملف مزدوجي الجنسية، بافعلوا عنهم دفاع المستميت، لان هؤلاء الذين يعيشون بين المائتين، ويقتاتون بمنافع الجنسية هم وفود حملاتهم الانتخابية، وهم ناخبوهم المضمونون، فمن يعيش خارج حدود هذا الوطن لا يعرفه الا من خلال منافعهم ومزاياها التي يضمنها له نائب في مجلس الامة الكويتي الذي اتى به هؤلاء المغتربون لكي يمثل امالهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم!! احد المرشحين حدد وتوعد قاتلا «ان فتح ملف مزدوجي الجنسية هو خط احمر!!» وليس لدينا هنا ما نقوله الا انه وقد كثرت خطوطكم الحمر المنتهكة للقوانين والاعراف.. فاننا نشدد على مطالبتنا كمواعين يحترمون القانون ويجلون اعراف البلد، بأن تتسلسل الحكومة بالشجاعة والعزم وتواجهكم بالقانون وتدوس على خطوطكم الحمر الوهمية!!

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

هامش:

ذكرت احدي الصحف ان قوائم مزدوجي الجنسية ستتم مقارنتها مع قوائم مستحقي الرعاية السكنية لاستبعاد المزدوجين منها، وهو تصرف يتسم بالذكاء والحكمة، فما يربط مزدوجي الجنسية بهذا البلد غير منافعه التي لا تحصى ولا تعد؟ فنحن اذا ما ضيقنا على هؤلاء ومنعناهم من منافسة المواطنين الحقيقيين من دون وجه حق على تلك المزايا والمنافع، سنسبهم على الاختيار بين جنسيتنا ومواطنتنا ومنافعها والجنسيات الاخرى التي يتجنسون بها!!

علي أحمد البغلي
Alialbaghli@hotmail.com

جابر الأحمد ما زلت أكتشف عنك الكثير!

ظهر من تجربة جماعة التبشير ان عملها هذا لا يمكن نجاحه وتحقيق المطلوب منه الا اذا تكاتف المسلمون جميعا في البلاد الاسلامية، لتوفير المبالغ التي يستعان بها على نشر الدين الاسلامي بين هذه الملايين من الوثنيين، خصوصا انهم في حالة سيئة من العري والبؤس.

اقبل عدد كبير من الجنوبيين على اشهار اسلامهم، وفي مقدمتهم السلاطين والعمد، وطالبوا ببناء الخلاوي (لتحفيظ القرآن) والمساجد للصلاة، ولكن يجب الا تلقى كل هذه الاعباء على كامل الحكومة وحدها.

وقد كان المبلغ العشرة آلاف جنيه التي تبرع بها سعادة الشيخ جابر الاحمد الصباح رئيس الدائرة المالية والاقتصاد ورئيس مكتب شؤون النفط العامة في حكومة الكويت، اثره البالغ في قيام الجماعة بنشاط كبير بنشر الاسلام في المديرية الجنوبية، حتى اعتنقه كثير من ابنائها حديثا («العربي» العدد ٣٦-١٩٦٦م).

واليوم يشهد السودان الكثير من التحديدات من خلال انتشار الصليبية عن طريق مجلس الكنائس العالمي بجيشه الجرار الذي يملك ما لا تملكه الكثير من الدول العربية من ميزانيات ضخمة وغيرها. والتحدي الآخر الصهيونية التي تعبت بوحدته وامنه واستقراره منذ امد بعيد. والتحدي الثالث الغزو الإيراني بتصدير ثورته التي استطاعت ان تشيع قرى هناك، وتغري اهله بالمال وغيره. فالسودان اليوم يعيش من الداخل مؤامرة تلتوها مؤامرة تقوض استقراره وطموحاته المستقبلية وامنه وامانه.

اعود فأقول اننا حين نكتشف جهود الشيخ جابر الاحمد في خدمة الانسانية والاسلام والعلم، التي لم تظهر، وهو ما كان يحرص عليه ويؤيده ويؤازره بالمال والتشجيع، سنكتشف شيئا جديدا يضاف الى سيرته ومسيرته في ما لم يكتبه الكاتبين او يخطر على بال احد منهم، ومثاله هذا، ففضلنا بعد الله على العالم العربي والاسلامي كان كبيرا، وهو ما يتواصل عن طريق اخوانه اليوم وعلى رأسهم سمو الشيخ صباح الاحمد، والله المستعان.

الدروس الخصوصية:

ان درس المدرس في التعليم العام الدروس الخصوصية لطلابها، فهذا على الاقل مقبول منا وعلى مفضل، ولكن ان يدرس المدرس في المدارس الخاصة الثنائية اللغة، والمدفوع لها من قبل ذوي الطلاب الالف الدنانير في السنة، دروسا خصوصية وفي المدرسة نفسها فهذه كارثة ومصيبة، (عندي اسم المدرسة لمن يريد).

محمد بن ابراهيم الشيباني
Shaibani@makhtutat.org

بقلم: عبد اللطيف الدعيج

والقياس من دون الوقوع في محذور المساس بالذات الاميرية، دستورنا ومذكرته التفسيرية لم يتركنا ابي مجال للاختلاف على ذلك حيث اكدت المذكرة التفسيرية ان هذا «.. ابعاد عنه مسببات التبعية وذلك بالنص على ان رئيس الدولة يتولى سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه.. فالوزراء هنا هم المخطون وهم المصيبون وهم من يخضع للتقييم والنقد وليس الامير. اننا مع الاسف نتلمس وضعا خطيرا تقود الحكومة البلاد اليه في تشديدها وتطرفها في تطبيق القوانين، وفي محاولة ضبط الانفلات الذي ساد طوال السنوات السابقة. اننا مع الحزم بل وحتى الشدة فيه، لكن مع الالتزام التام بحقوق المواطنين ومع الاحترام الكامل لمواد الدستور وللنظم والمبادئ الديمقراطية.. وهذا ما لا يبدو ان حكومتنا معنية به وخصوصا في الوقت الحاضر.

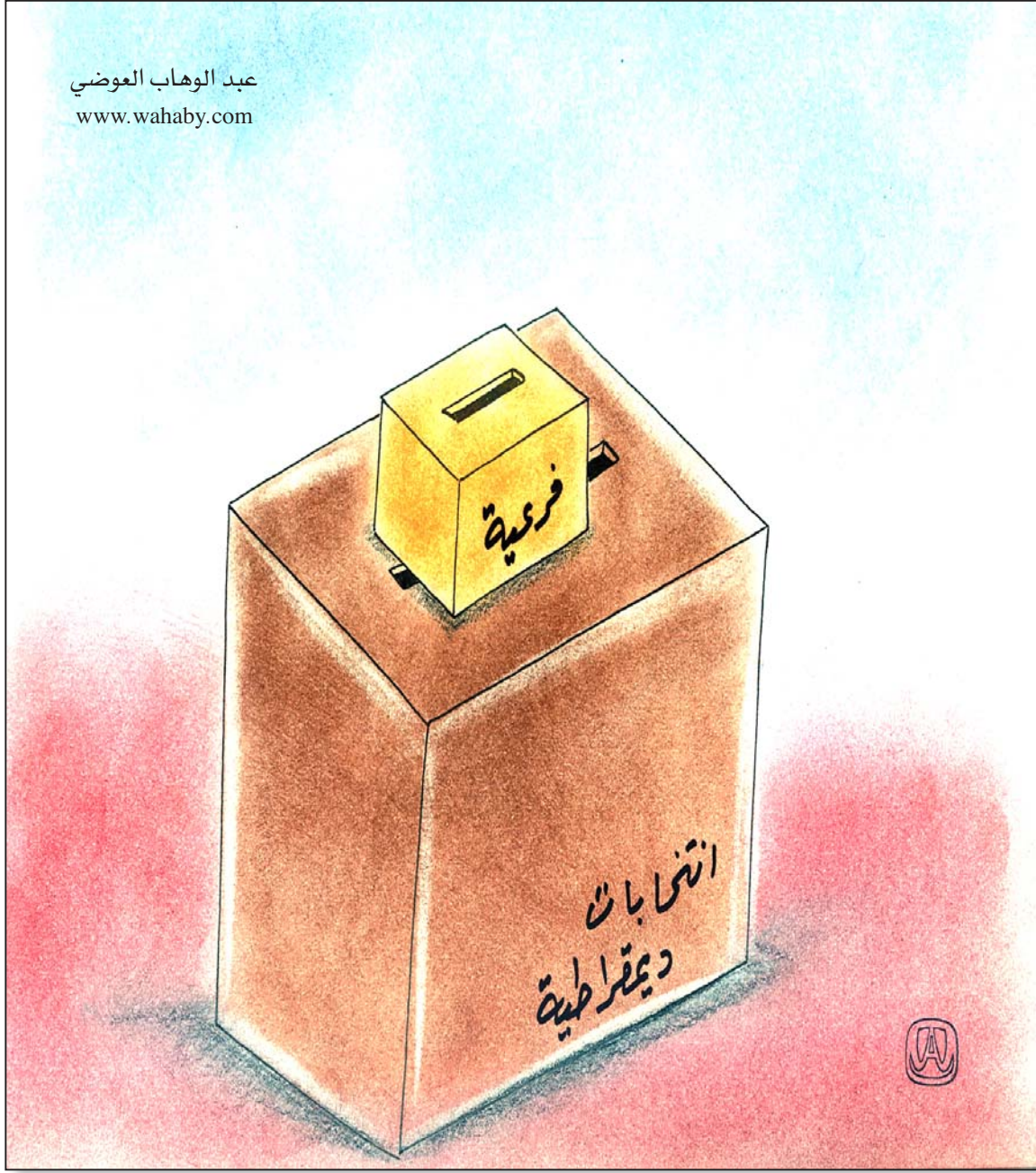
سلطوا النيابة علينا

في ذات الاميرية، لان الامير وفقا للدستور يمارس صلاحياته بواسطة وزرائه.. وما دام الامر كذلك، فان كل سلطة حكومية هي في الواقع سلطة اميرية بحرم النائب العام المساس بها. الواقع ان الامر معكوس تماما، فالمراسم الاميرية هي الطريق الوحيد لممارسة الامير صلاحياته الدستورية، والصلاحيات الدستورية للامير امر والذات الاميرية امر آخر. فصلاحيات الامير الدستورية شأن عام، تخضع لموافقة ومناقشة وحتى مراقبة مجلس الامة. اما ما يتعلق مباشرة بذات الامير فهو ما تختص به الاوامر الاميرية التي هي غير قابلة للنقاش وغير خاضعة لرقابة او موافقة اي طرف. من مثل تعيين نائب الامير او رئيس مجلس الوزراء واختيار ولي العهد «بناء على مياينة مجلس الامة». لهذا حلت المراسم الاميرية محل الاوامر الاميرية كي تبقى امرا وشأننا عاما قابلا للنقاش

أسس كتبنا نبحث عن العقل او ناشد التعقل الحكومي، اليوم نعتقد انه لم يبق عقل، وان التعسف والتطرف سيدا الموقف. خصوصا بعد ان انضمت النيابة العامة او ضمت لهذا التعسف في استخدام السلطة والى هذا العداء الواضح لمظاهر الحرية. استمرار حيز السيد الطاحوس والتكليف القسري للتهمة الموجهة له لا يبشران بالخير، خصوصا ان السيد الطاحوس لم يأت على ذكر المقام السامي او حتى يقترب بأي شكل لاي امر له صلة مباشرة بمقام صاحب السمو الامير.

التصريح المنسوب للسيد النائب العام يفوق في خطورته اجراءات الحكومة وتعسفها. فالسيد النائب العام يرى ان انتقاد اي قرار حكومي هو مساس بسطات الامير. اي ان التزم من زحمة المستوصف او الشكوى من انقطاع الكهرباء، سيكونان لعنا

عبد الوهاب العوضي
www.wahaby.com



وجهات نظر

الوضع الانتخابي

ان الكثيرين من الكويتيين لا يتوقعون تغييرا جذريا في تركيبة مجلس الامة القادم، خصوصا ان العوامل الاساسية التي ادت الى حوصلة الانتخابات الماضية لم تتغير.. فالانتخابات او التشاوريات القبلية والطائفية، مازالت هي من أسس نجاح بعض الاعضاء، خصوصا في الدوائر الاولى والرابعة والخامسة، وهي التي سوف تشكل الغالبية البرلمانية. لذا نجد ان هناك شبه اجسام عن المشاركة من البعض في هذه الانتخابات.. ولاشك ان هذا يمثل في نظري ردة عن السلوك الديموقراطي الذي أسسه الدستور، والذي قامت عليه دولة الكويت الديموقراطية الدستورية منذ عام ١٩٦٢. ان ما يحدث الآن، وخلال هذه المرحلة من تاريخ الكويت، هو مرحلة غير مسبوقة من الشحن الحكومي والتوجه الواضح، وقد بدا في خطاب صاحب السمو عند قراره بحل مجلس الامة.. ولقد كنت اشترت الى بعض تلك الفترات في مقالتي يوم ٢٠٠٧/٢٥، او بتوجه سموه ومخاطبته لمجلس الوزراء عند ترؤسه يوم الأحد ٢٠٠٧/١٢، حيث قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة فيصل الحجري ان سمو الامير أكد خلال الاجتماع ان هذه المظاهر والممارسات امر لا يجوز التهاون ازاها او السكوت عنه.. وأشار سموه الى ضرورة اتخاذ جميع الخطوات القانونية اللازمة بشأنها في اطار الالتزام بالحكم الدستور والقانون.. مؤكدا على تأمين اجواء الحرية والزفاعة في العملية الانتخابية، وان تتم وفق الاطار الديموقراطي التزيه الذي يحرص دائما على صيانهه والحفاظ عليه تجسيدا للوجه الحضاري الذي عُرفت به الكويت.

ان التشدد الحكومي في هذه الانتخابات يتضح بشكل جذري، ومباشر من توجه صاحب السمو الامير في ما اعلن ازا، الانتخابات، ولعلها المرة الاولى التي نلاحظ فيها هذا التوجه، وهذا التشدد من سموه في ضوء ما يطرح، وما يقال في الندوات الانتخابية من قبل بعض المرشحين الذين وصل اسفاه بعضهم الى درجات متدنية من الوقاحة عند وصفه للنائب الاول وزير الدفاع الذي يقوم عادة برئاسة مجلس الوزراء عند عدم تواجد سمو الرئيس في الكويت. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه الحكومة واعية ومدركة لهذه المرحلة الحرجة في تاريخ الكويت؟ فعلى سبيل المثال، قال سمو الامير في طلبه في حل مجلس الامة «اخواني ابناء، ولفني اتوجه اليكم ان تعييني بقوة، وانني على ثقة بانكم حريصون على ممارسة واجبكم الوطني المسؤول في حسن اختيار من يمثلكم في صون مصلحة الكويت حاضرا ومستقبلا».

ان هذا التوجه يعني التركيز على القاعدة الاساسية، التي منها ينطلق حسن اختيار النائب، وهي المواطن الناخب الذي يجب على اجهزة الاعلام ان تركز عليه. ان اجهزة الاعلام مسؤولة مسؤولية مباشرة عن دفع الناخب الى حسن الاختيار.

لانني اعتبر ان هذه المعركة الانتخابية هي مرحلة فاصلة، لانه لن يكون هناك حل دستوري قادم، اذا لم تتخط العلاقة بين السلطين التشريرية والتنفيذية مراحل التازيم السابقة.. واذا كان على الناخب مسؤولية حسن الاختيار لنوايه في مجلس الامة، فايضا على الحكم والحكومة حسن الاختيار سواء في التشكيلة الوزارية القادمة او برامج التنمية والتطوير المتكاملة، التي يجب ان تكون هي اساس عملها. انني اعتقد ان للحاسية يجب ان تكون واضحة خلال الايام القليلة المقبلة، فاما مستقبل يكل ويحسن المسيرة الديموقراطية، واما عودة وتقهقر الى الوراء.. وكما سبق وقلت، الكويت الى الورا، در او الى الامام سر.. ولن يكون هناك حل وسط.. سوى الايام او اشهر معدودة.

فيصل المسعود الفهيد
faisalalmassoud@hotmail.com

رأي وموقف

شكرا للبحرين شعبا وقيادة

الامر الملكي الذي اصدره جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في الافراج عن المسجونين السياسيين في بلاده كان له وقع طيب على نفوس اهل البحرين من جهة، وعلى نفوس محبي البحرين من جهة اخرى، فضلا عن ان هذا الخبر اصبح حديث منظمات حقوق الانسان كافة حول العالم.

هذا الحدث اعطى صورة طيبة لتلاحم الناس حول العالم في تلقي الاخبار الطيبة، وقدرة البحرين بقيادة وشعبها على التفاعل الايجابي فيما بينهما، خصوصا انا اتخذت القيادة السياسية مبدأ «العفو عند المقدرة»، ومبدأ «وجادلهم بالتي هي احسن» وهي سمة يتحلى بها اهل البحرين قاطبة.

فنحن في الخليج نرصد دائما عن قصص التسامح والطيبة والتعاون التي يتحلى بها اهل البحرين، والتي ترجمت الى خلق نبيل في الاختفاء، بالضيف والتباضع معه واحتضانه حتى يغادر البلد، انا كان هذا مع الضيف فكيف يكون التعامل فيما بينهم؟ لنا فان محبي البحرين واهلها لم يستغربوا هذه المبادرة الكريمة من جلالة ملك البحرين بقدر ما يتوقعون من تبادل المحبة والاحترام من شعبه خصوصا ان كل مشاكل الدنيا يمكن حلها بالتي هي احسن.

الشعب البحريني ومن خلال دستورته المكتوب وتاريخه العريق اثبت مدى تمسكه بنظامه السياسي واحتضانه له الذي تمثل بصورة رائعة في ما يشبه الاستفتاء الذي تم بمعرفة الامم المتحدة ومن خلال المواقف السياسية الكثيرة التي اوضحت مدى الترابط بين الطرفين.

ما يمتناه محبو البحرين واهلها هو الشروع في حل جذور هذه الصعوبات التي ستمتع حدوث هذا التوتر من جديد، لا سمح الله.. وهنا لابد ان يكون للبرلمان البحريني دور واضح في رسم افق وطني من خلال قوانين حضارية تستطيع ان ترفع عن المواطنين معاناتهم وتحل الكثير من مشاكل الحياة التي يواجهونها.

ولعل من المفيد فتح باب الحوار الوطني على مصراعيه بين كل فئات المجتمع المدني البحريني، خصوصا ان العالم اليوم يدعو الجميع الى تبني الديموقراطية والحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ولا يسعنا في واقع الامر الا ان نشكر جلالة الملك ونهني المخرج عنهم واهلهم، ونتمنى للبحرين ولقيادتها كل خير وسعادة..

د. عبد المحسن يوسف جمال
ajamal1950@hotmail.com

كلام الناس

مؤامرة طارق حجي (٢/١)

الاعتقاد السائد في الشارع العربي، والشرق اوسطي بالذات، ان هناك مؤامرة اميركية صهيونية مستمرة ضد العرب، ويشترك غالبية «مقفي ومتعلمي» المجتمعات العربية، رجل الشارع أفكاره هذه.

ونحن لا نكتفي هنا بعدم مشاركتهم هذا الهاجس او الهم المسيطر على العقول، بل نستغرب حقا عدم وجود تلك المؤامرة! فكم التخلف والعجز الذي يعيشه يجب ان يشجع ابا كان على حياكة المؤامرات ضدنا! ولكن يبدو ان امراضنا تعمل بشكل سلبي لتحذير الآخرين من الاقتراب منا.

ولو افترضنا جدلا وجود ما يمكن تسميته بالمؤامرة، فهي ستحتم حتما ضد الدول النفطية بهدف الحصول على حصة من فوائدها المالية باقل كلفة وعناء، وبخلاف ذلك لا يمكن تخيل وجود مؤامرة ضد تونس او المغرب ومصر والسودان والاردين، فهذه ومعها بقية الدول العربية الاخرى، لا تشكل شيئا في ميزان القوى العالمي، لا ثقافيا ولا عسكريا ولا فنيا ولا فكريا ولا اي شيء.. كما لا يمثل وجودها تهديدا على القوى المتهمة بحياكة المؤامرات، خصوصا انها دول استهلاكية كبيرة الشهية لكل ما تنتجه العالم الصناعي، شرقيا كان او غربيا! والدليل على سخافة نظرية المؤامرة ان ايا من الدول المتهمة بحياكة المؤامرات لم تمنعنا يوما من تغيير مناهجنا الدراسية الثقافية القائمة على اساليب الحفظ واليضم، كما لم يحثنا اي طرف على عدم الاهتمام بانشاء المعاهد والجامعات العلمية، او الاهتمام بالكليات الهندسية بقدر اهتمامنا نفسه بالكليات والمعاهد الدينية، كما ان الاستعمار والصهيونية العالمية وانابهما لم تفرض علينا يوما مقاتلة بعضنا بعضا سياسيا ومذهبيا، ولم توعد لنا بصرف اموالنا، على قلتها، على شراء سلاح بدلا من الاهتمام بصحة مواطنينا! ولا ادري من الذي منعنا من ترجمة عشرات آلاف الكتب الرائعة التي تخرجها ارقى مطابع الغرب شهريا، والتي تتلافها الابدي في العالم اجمع غير اعتقادنا البالية بان الشر والفساد يكمنان فيها، وان الخير هو ما بين ايدينا وما بين ارجلنا! كيف يمكن ان نصدق ان هذه الجامعات الدينية في بعض بلداننا يفوق عددها الجامعات العلمية؟ وان تكون الوجدان في العالم في هذه الظاهرة المجهدة، فهل ضاع الدين عن غير جامعات على مدى ١٤ قرنا! وكما ضيعت الجزائر وليبيا والسودان ودول الخليج من عوائدها ناطقة على التافة من الامور من دون ان تخصص ولو نسيبا بسيطة للتهوض من الحفر التي اخترنا الكوث فيها؟ كيف يمكن ان نصدق ان الكويت، كمشال، وبعد اكثر من ٦٠ عاما على انتاج النفط، ليس لديها غير جامعة واحدة، مع شديد تخلفها، ولم تسمح للجامعات الخاصة بالتواجد فيها الا منذ سنوات قليلة فقط! ما الذي تخصصه ٢١ دولة عربية مثلا للبحث العلمي؟ الجواب لا شيء، ويصبح الامر اكثر مأساوية عندما نعرف المبالغ الطائلة التي تخصصها تلك التي نصر على تسميتها «الدولة المسخ» على البحث العلمي والترجمة والتأليف والصحة والتعليم!

مع كل هذه المقدمة الطويلة النافية، لنظرية المؤامرة، فانني اكد اشك في وجود مؤامرة، ولكن هذه المرة من الدول، للتعظيم على طارق حجي (١!!) وهذا هو موضوع مقال الغد.

أحمد الصراف
habibenti@gmail.com

نظمه صلاح الجاسم

المرشحين

إستطلاعات الرأي غدا

تعن أنظمة صلاح الجاسم عن القيام بإستطلاع شعبية مرشحي مجلس (الامة) للدائرة الأولى (غدا صباحا - يمكنك متابعة مجرياته أولا بأول عبر شبكة الانترنت وسيستمر حتى الساعة والنصف مساء، كما سيتم إستطلاع الدائرة الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨.

مؤسسة صلاح عبدالوهاب الجاسم بأنظمة الكمبيوتر
٦٦٧٠١٦١٢ - ٢٢٤٠٢٠٩٣ - ٢٢٤٤٦٧٧١٢

http://saljas.com

إحجز إستطلاعك الخاص